

تقرير المكتب بشأن عملية التخطيط الإستراتيجي
للمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

عملا بالفقرة ٢٥ من القرار ICC-ASP/7/Res.7 المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف طيه إلى الجمعية التقرير بشأن عملية التخطيط الإستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية لتنظر فيه الجمعية. وهذا التقرير يعكس حصيلة المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل في لاهاي التابع للمكتب.

تقرير المكتب بشأن عملية التخطيط الإستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية

ألف - الخطوات الماضية الرئيسية التي شهدتها عملية التخطيط الإستراتيجي

١- عبرت جمعية الدول الأطراف (الجمعية) في وقت مبكر سابق عن اهتمامها الشديد بتشجيع التخطيط الإستراتيجي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تحديد وإدارة الأنشطة المتعددة التي تضطلع بها المحكمة في سبيل تنفيذ نظام روما الأساسي^(١).

٢- وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت المحكمة أولى خططها الإستراتيجية^(٢) التي تنص على إيجاد "إطار مشترك لأنشطة المحكمة خلال السنوات العشر المقبلة، مع التشديد بوجه خاص على السنوات الثلاث الأولى منها". وكان الغرض من هذه الوثيقة هو رسم "الاتجاه الواضح والأولويات التي ستسترشد بها المحكمة في اضطلاعها بالولاية التي ينطوي عليها نظام روما الأساسي. وعلى هذا النحو، ستكفل الخطة التنسيق الداخلي المتواصل للأنشطة التي تضطلع بها المحكمة. ومن خلال التواصل بشأن خطة المحكمة يقصد أيضاً زيادة تعزيز علاقاتها الحيوية بالدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني"^(٣).

٣- واستناداً إلى الخبرة المكتسبة، قامت المحكمة بإعادة النظر في خططها الإستراتيجية لعام ٢٠٠٨ واعتمدت مجموعة منقحة من الأهداف الإستراتيجية التي تغطي فترات السنوات الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨ بعد إجراء سلسلة من المشاورات مع الدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني (انظر المرفق الأول).

٤- ورَحِّبَت الجمعية في دورتها السابعة، بهذه الجهود وأقرت عدداً من التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن الخطة الإستراتيجية^(٤).

٥- وفي عام ٢٠٠٩، قررت المحكمة مواصلة وضع أنشطتها في سياق الأهداف الإستراتيجية المحددة في عام ٢٠٠٨^(٥) وعلى هذا الأساس تم تحديد مجموعة من ثمانية أهداف إستراتيجية ذات أولوية لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني)، بينما هناك سبعة من الأهداف طويلة الأجل المنتظر إنجازها بحلول عام ٢٠١٨ مدرجة هي الأخرى في الإطار الإستراتيجي للمحكمة الخاص بالسنوات المقبلة.

^(١) القرار ICC-ASP/4/Res.4، الفقرة ١٢.

القرار ICC-ASP/5/Res.2.

القرار ICC-ASP/6/Res.2.

القرار ICC-ASP/7/Res.3، الفقرة ٢٥.

^(٢) الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/5/6.

^(٣) ICC-ASP/5/6، الفقرة ٣.

^(٤) ICC-ASP/7/29.

^(٥) تقرير عن أنشطة المحكمة، الفقرات ٩٨-١٠١ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

باء- التخطيط الإستراتيجي وجمعية الدول الأطراف

٦- برهنت الجمعية على مر السنوات، كما سبق بيانه، على اهتمامها المتواصل بعملية التخطيط الإستراتيجي للمحكمة وتنفيذها ودعمها لهذه العملية. وخلال دورتها السابعة، وفّرت الجمعية توجيهات مفصلة بشأن النتائج المحرزة والتوجه المقبل للحوار المتواصل بين المحكمة وبين الجمعية فيما يتصل بالتطوير المتواصل للإطار الإستراتيجي الخاص بفترة أنشطة المحكمة^(٦).

٧- والنهج العام الواجب أن يكون السمة المميزة لهذا الحوار وأن يوجه التفاعل الإيجابي بين المحكمة وبين الجمعية في مجال تنفيذ وتطوير عملية التخطيط الإستراتيجي وصف كآآتي:

"يتمثل المبدأ الأساسي الذي ارتكز عليه العمل المنجز في أن الخطة الإستراتيجية ومكوناتها تشكل أداة للإدارة الداخلية للمحكمة. وبالتالي لم يكن هدف الفريق العامل الشروع في عملية لإعادة الصياغة تتعلق بالخطة أو الخوض في "الإدارة الجزئية" للمحكمة. وإنما كان الهدف هو إقامة حوار مع المحكمة لغاية إعطاء الدول الأطراف فرصة للتعليق على الأنشطة التي أجزتها المحكمة وتقديم إسهاماتها للمحكمة بشأن هذه القضايا وكذلك تمكين الدول الأطراف من مواكبة التطورات الحاصلة في عملية التخطيط الإستراتيجي"^(٧).

٨- وسيجرى هذا الحوار بروح من التعاون المؤسسي الواثق قصد وضع نهج "مريح لكل الأطراف" من الواجب أن يطبع باستمرار عملية التفاعل.

٩- وعملية التخطيط الإستراتيجي التي تعتبر نقطة التقاطع بين العملية السنوية للتخطيط والميزنة وبين وضع مخطط متوسط إلى طويل الأجل يعنى بتطوير المحكمة، يجب أن تركز على تنفيذ التوجيهات والتوصيات السابقة وعلى تحديث وتطوير الخطة الإستراتيجية، تمثيا مع التطورات الراهنة في دور ووظائف المحكمة والبيئة التي تعمل فيها. ومن هذا المنظور، يتوجب أن تشكل الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية أداة فعّالة وموثوقة للتخطيط تضع تطور المحكمة وأجهزتها داخل إطار زمني أطول أجلا.

^(٦) جاء في القرار ICC-ASP/7/Res.3، الفقرة ٢٥ ما يلي: "ترحب بتقرير المكتب عن الخطة الإستراتيجية وتوريد التوصيات التي يتضمنها وترحب بجهود المحكمة الرامية إلى زيادة تطوير الخطة الإستراتيجية بالاعتماد على أساس وثيقة معنونة "الغايات والأهداف الإستراتيجية المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨" وترحب أيضا بالتقدم الجوهري الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ الغايات والأهداف الإستراتيجية، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في وضع إستراتيجية خاصة بالضحايا، وتلاحظ أن جانباً مهماً من العمل مازال ينتظر القيام به لبلورة مختلف مجالات الخطة، لاسيما فيما يتعلق بالإستراتيجية الخاصة بالضحايا وتؤكد مجدداً على الحاجة لمواصلة تحسين وتكييف الأنشطة التوعوية وتشجع المحكمة على زيادة تطوير وتنفيذ الخطة الإستراتيجية الخاصة بالتوعوية في المجتمعات المحلية المتضررة، وتؤكد مجدداً كذلك على أهمية الترابط والتماسك بين عملية التخطيط الإستراتيجي وعملية الميزنة وتوصي المحكمة بمواصلة الحوار البناء مع المكتب حول عملية التخطيط الإستراتيجي، وبخاصة وضع وإهاء الصيغة المتعلقة بالإستراتيجية الخاصة بالضحايا وغيرها من المسائل ذات الأولوية المحددة في القرار ICC-ASP/5/Res. 2 وتطلب إلى المحكمة أن تقدم إلى الجمعية في الدورة المقبلة تحديثاً بكافة الأنشطة ذات الصلة بعملية التخطيط الإستراتيجي ومكوناتها".

^(٧) ICC-ASP/7/29 الفقرة ١٢.

جيم - متابعة للدورة السابعة للجمعية وللخطة الإستراتيجية في عام ٢٠٠٩

١٠ - استنادا إلى هذه التوجهات، عيّن المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ السفير جان-مارك هوكست (لكسمبورغ) ميسراً لتنظيم مشاورة مع الدول الأعضاء وحوارا بين المحكمة وبين الدول الأعضاء فيها في إطار الفريق العامل في لاهاي التابع للمكتب (الفريق العامل) بالاستناد إلى خطة عمل قدمها الميسر^(٨).

١١ - وأجريت كذلك مشاورات مع ممثلي مجتمع المنظمات غير الحكومية.

١٢ - ونوقشت الخطة الإستراتيجية في حد ذاتها فضلا عن القضايا ذات الأولوية التالي ذكرها في إطار الفريق العامل بالاستناد إلى عروض وورقات عمل صيغت أثناء اجتماعات شتى عقدها ممثلو المحكمة:

(أ) التوعية والاتصال؛

(ب) الإستراتيجية الخاصة بالضحايا؛

(ج) العلاقة بين الخطة الإستراتيجية والميزانية السنوية للمحكمة؛

(د) الموقع الجغرافي لأنشطة المحكمة.

١٣ - أثناء هذه المشاورات، قامت الدول الأطراف بتقييم ومناقشة التقدم المحرز حتى الآن فضلا عن المصاعب الكامنة و/أو حالات التأخير في تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية عموما، فضلا عن الأولويات لعام ٢٠٠٩. وتم كذلك توفير عرض شامل للأولويات بالنسبة لعام ٢٠١٠ تمت بلورته في سياق تقديم الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠.

١٤ - وعموما، رحّبت الدول الأطراف بعملية التخطيط الإستراتيجي باعتبارها أداة مهمة للإدارة بالنسبة لتطور المحكمة مستقبلا لغاية عام ٢٠١٨. وينبغي الحفاظ على مصداقية التخطيط الإستراتيجي وتعزيز هذا التخطيط عن طريق تبين تأثيره في السياسات وفي مخصصات الميزانية والقرارات التنفيذية الواجب أن تكون هي المحور الثابت للأهداف والأولويات التي حددها الخطة الإستراتيجية. وترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى عمليات يومية من قبل المحكمة بحاجة إلى أن ترصد بمساعدة مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية والكيفية للأداء.

١٥ - ومع أن الخطة الإستراتيجية توفر توجيهها متوسط الأجل إلى طويل الأجل، إلا أنها بحاجة إلى مرونة كافية لمراعاة القضايا الجديدة والناشئة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لتطور المحكمة مستقبلا ولأنشطتها ويجب تكييفها بحسب الحاجة التي تنشأ. وفي إطار هذه العملية، من الأهمية الأساسية. يمكن قيام حوار مستمر وموضوعي بين المحكمة وبين الدول الأطراف فضلا عن ممثلي المجتمع المدني بالاستناد إلى المعلومات السابقة والكاملة وفي حدود الولايات القائمة في الظرف الراهن.

(٨) "الخطة الإستراتيجية للمحكمة: نهج نقدي"، ورقة مناقشة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

دال- المسائل ذات الأولوية

١- إستراتيجية التوعية والاتصال

(أ) إن العمل المتعلق بإستراتيجية التوعية التي تتوخاها المحكمة مشروع متواصل يجري تنسيقه من قبل جهة تنسيقية محددة داخل المحكمة. وقد تم إطلاع الدول الأطراف على التطورات الجديدة المتعلقة بتوعية المجتمعات المتأثرة في البلدان التي تشهد حالات منذ أن عرض التقرير المفصل على الدورة السابعة للجمعية. ونوقشت مشاكل لها ارتباط بمحدودية الوسائل وبعض المنهجيات المستخدمة فضلا عن قضية مؤشرات الأداء. وعموما، جرى الترحيب بالتقدم المحرز حتى الآن في حدود الوسائل المتاحة حاليا لتنفيذ إستراتيجية التوعية وصيغ عدد من المقترحات الملموسة - شاركت في صياغتها منظمات المجتمع المدني - بهدف زيادة تفعيل برامج التوعية في المجتمعات المتأثرة.

(ب) يجري العمل على توفير سرد مفهوم فيما يخص المحكمة وما يتعلق بكل جهاز مع احترام مختلف الولايات المسندة إلى شتى أجهزة المحكمة الجنائية الدولية، ثم إن القضايا التنظيمية والوسائل المالية والخيارات التقنية تمثل بعضا من القضايا التي هي بحاجة إلى أن تطرق في سياق تطوير أنشطة الاتصال التي تقوم بها المحكمة وأجهزتها. ولوحظت زيادة في التشديد على التكنولوجيات السمعية والفيديووية فضلا عن التكنولوجيات القائمة على أساس الانترنت.

١٦- ولاحظت الدول الأطراف أيضا مساهمة الإعلام المتطور في القضية المهمة المتمثلة في التعاون ورحبت بنشر تقارير أسبوعية موجزة صادرة عن مكتب المدعي العام وقسم الإعلام والوثائق.

١٧- وأحذا بعين الاعتبار أولوية المحكمة لعام ٢٠١٠ "المتمثلة في توسيع نطاق التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية والدقة فيما يتلقاه السكان المحليون من المعلومات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية فضلا عن الجماهير في العالم مقارنة بعام ٢٠٠٩ رئي عموما أن الإعلام والاتصال سيسكلان تحديا كبيرا تواجهه المحكمة الجنائية الدولية خلال السنوات المقبلة وتبعاً لذلك يجب أن يتم على سبيل الاستعجال تصميم مزيج من السياسات والوسائل والمنهج لمواجهة هذا التحدي.

٢- الإستراتيجية المتعلقة بالضحايا

١٨- استنادا إلى مشروع وثيقة قامت المحكمة بتوزيعه في آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقدت مشاورات موسعة في سياق الفريق العامل في لاهاي ومع مجتمع المنظمات غير الحكومية حول هذه القضية الرئيسية. وفي عام ٢٠٠٩، تم الاضطلاع بعمل منفصل يتعلق بتقديم المساعدة القانونية للضحايا بتوجيه من الميسرة السيدة يولندا دواريكبي (جنوب أفريقيا)^(٩).

(٩) تقرير المكتب بشأن المساعدة القانونية المقدمة للضحايا (ICC-ASP/8/38).

١٩- وأسفرت عملية النقاش عن وثيقة رسمية تتعلق بالإستراتيجية أعدتها المحكمة وقدمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(١٠) تم فيها تجميع السياسة ذات العلاقة بالضحايا في شكل تسعة أهداف سياسية رئيسية مع القيام في الوقت ذاته بتوفير مؤشرات أساسية تتعلق بالوسائل والطرق اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف.

٢٠- وقد رحبت الدول الأطراف بعرض هذه الوثيقة التي تطرح القضايا ذات العلاقة بالضحايا من منظور إستراتيجي ومستقبلي. وبالنظر إلى تاريخ تقديم هذه الوثيقة المهمة لم يتيسر سوى إبداء بعض التعليقات الأولية ولم يكن الفريق العامل في مركز يسمح له بتشكيل نظرة مدروسة وكاملة عن الوثيقة بأسرها.

٣- العلاقة بين الخطة الإستراتيجية والميزانية السنوية للمحكمة

٢١- إن التفاعل بين الخطة الإستراتيجية والإجراءات المتوخاة في وضع الميزانية السنوية تفاعل حاسم بالنسبة لمصادقية عملية التخطيط. فمن خلال تخصيص الاعتمادات في الميزانية أصلا يمكن ترجمة التوجهات الإستراتيجية إلى سياسات تنفيذية. وهذه الرابطة يتم التشديد عليها في المقدمة للميزانية البرنامجية السنوية المقترحة والمحكمة تواصل صقل هذه العملية في سياق الميزانية كل عام. وهيكّل الميزانية وطريقة عرضها يبرزان هذا التفاعل وعلى هذا النحو توضع المخصصات المقترحة سنويا من الميزانية في سياق التخطيط الإستراتيجي الأطول أجلا (المرفق الثاني).

٢٢- وأبلغت الدول الأطراف بأي السبل والإجراءات الداخلية حددت الأهداف الإستراتيجية كما هي موصوفة في الخطة الإستراتيجية مجملة في أهداف سنوية ذات أولوية يتم ترجمتها إلى برامج رئيسية وبرامج وبرامج فرعية إلى جانب الأهداف الفردية المسندة إلى موظفي المحكمة. والمفروض في هذه العملية أن تكفل الانسجام بين عملية التخطيط الإستراتيجي الطويلة الأجل والمخصصات السنوية من الميزانية والقرارات التنفيذية الملموسة.

٢٣- وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار الواجب، في إعداد الميزانية السنوية التي ستعتمد، الانسجام الضروري بين التوجهات المتوخاة في الميزانية وبين الأهداف الإستراتيجية الشاملة للمحكمة.

٤- موقع أنشطة المحكمة

٢٤- في قرارها ICC-ASP/5/Res.2^{١١} حددت الجمعية موقع أنشطة المحكمة باعتباره واحدا من القضايا الإستراتيجية التي تستحق ايلاءها الاهتمام على سبيل الأولوية. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، اضطلعت المحكمة بالعمل المفاهيمي اللازم لتحديد شتى الخيارات المتعلقة بموقع جميع أنشطتها والموارد. وفي عام ٢٠٠٨ اضطلعت المحكمة بعملية تقصّ مفصل لتحديد مختلف المتطلبات من حيث اللوجستيات والمناخ الأمني لتكون على أتم الاستعداد في حالة ما إذا اتخذ لقضاة قرارا بمقتضى القاعدة ١٠٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بالانتقال بالإجراءات إلى مكان بعيد عن مقرّ المحكمة.

^(١٠) تقرير المحكمة عن الإستراتيجية المتصلة بالضحايا (ICC-ASP/8/45).

^(١١) ICC-ASP/5/Re.2، الفقرة ٣.

٢٥- وفي نظر المحكمة، يقتضي تحويل الإطار المفاهيمي المتاح إلى خيارات ملموسة خبرة أطول بكثير في سبيل وضع إستراتيجية شاملة لموقع الأنشطة. ولذلك، تم اعتماد نهج عملي من قبل المحكمة يركز على تنفيذ واستعراض عمليات محددة على أساس متواصل، مع الاحتفاظ بالهدف المتمثل في العودة إلى مواعيد الموقع الجغرافي لموارد المحكمة وأنشطتها مع المهمة المنوطة بها في ضوء التجربة المكتسبة من الدوريتين الكاملتين الأوليين إلى الدورات الثلاث الأولى من النشاط القضائي (الخطة الإستراتيجية المنقحة). وتبعاً لذلك، وبانتظار إتمام الدوريتين الأوليين أو الدورات الثلاث الأولى من النشاط ستواصل المحكمة في الأثناء رصد واستعراض وتكييف موقع أنشطتها.

٢٦- ومع التسليم بالخصائص والتشعبات التي يتسم بها أداء الأنشطة الموقعية، أبرزت الدول الأطراف الأهمية السياسية الممكن أن يتسم بها تنظيم إجراءات المحكمة في البلدان التي تتعلق بها حالات كسبيل لتحسين ظهور المحكمة وتعزيز مصداقيتها لدى المجتمعات المتأثرة، في جملة جهات. ولذلك قدم اقتراح بإبقاء هذه القضية المهمة قيد الاستعراض النشط. بمشاركة منتظمة من المحكمة والدول الأطراف في تعزيز تصميم إستراتيجية مستدامة تتعلق بهذه القضية.

٥- القضايا الجديدة الناشئة

٢٧- بالنظر إلى الدور المتطور الذي تؤديه المحكمة وتغير الظروف التي تكتنف هذا الدور، يمكن أن يكون ترتيب الأولويات متغيراً باستمرار وقد تظهر قضايا ناشئة جديدة. ويجب أن تكون عملية التخطيط الإستراتيجي قابلة للتكيف ومرنة بما فيه الكفاية بحيث تأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة المهمة التي يمكن أن يكون لها تأثير على دور المحكمة وأدائها بما في ذلك القضايا الأفقية والمشاركة بين القطاعات. وينبغي أن تكون الدول الأطراف متيقظة عند تحديدها وعند مساعدة المحكمة على تحديد القضايا الناشئة بغية الإعداد في الوقت المناسب للسياسات الملائمة وللاستجابات التنظيمية والمالية التي تقتضيها الظروف المتغيرة. وفي عام ٢٠٠٩، وفي تقريرها عن أنشطتها^(١٢) بينت المحكمة على سبيل المثال، بالاستناد إلى ممارسة تتمثل في إدارة المخاطر على صعيد المحكمة بأسرها بدأت في عام ٢٠٠٨، أن تحديد المخاطر ذات الأولوية التي تواجهها المحكمة والنهج التي تحتاجها لإدارة هذه المخاطر تشكل تركيزاً للاهتمام خلال الفترة المقبلة. ولا ينبغي أن تكون الخطة الإستراتيجية موضوعة في قالب صلب بل ينبغي أن تكون أداة عمل مرنة تساعد المحكمة والدول الأطراف على التحكم المبكر في التحديات الجديدة.

هـ- الاستنتاجات والنهج المقبل

٢٨- تسلم كل من المحكمة والدول الأطراف بأن التخطيط الإستراتيجي أداة مفيدة وضرورية للإدارة تساعد في تصميم وتوجيه عملية تطوير المحكمة وأنشطتها في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. وتعتمد مصداقيتها إلى حد كبير على التفاعل الحقيقي بين الأهداف الطويلة الأجل والسياسات الأقصر أجلاً واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية/التنفيذية.

^(١٢) تقرير عن أنشطة المحكمة (ICC-ASP/8/45)، الفقرة ١٠٠.

٢٩- وتحقق تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مجال تحديد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية، على المستوى العام، والإستراتيجيات المحددة في مجالات ذات الأهمية الأولوية بالنسبة لتطور المحكمة وأنشطتها. وهذه العملية يجب إنجازها في المجالات التي ما تزال فيها التوجهات الإستراتيجية مفقودة ويجب تعزيزها وعند الضرورة تكييفها وفقا للظروف والمطالب الجديدة.

٣٠- ثم إن المحكمة والدول الأطراف - باشتراكهما في إدارة هذه العملية - تؤيدان دورهما الكامل في التحديد الواضح للأدوار المحددة - وجودة الحوار القائم بالاستناد إلى المعلومات التي توفر في وقت مبكر وتتسم بالمصداقية والاكتمال.

٣١- ومن هذه الزاوية، فإن المسعى المشترك المتمثل في الأهداف الإستراتيجية المشتركة ينبغي أن يلقي تشجيعا قويا من طرف الجمعية والدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.

٣٢- وبالنظر إلى ما تقدم، يقترح الفريق العامل أن تنظر الجمعية في إدراج الصيغة الواردة في المرفق الثالث في قرارها المتعلق بتعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف ("القرار الشامل").

المرفق الأول

قائمة الأهداف والغايات الإستراتيجية والغايات الإستراتيجية التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة وثلاث سنوات للمحكمة الجنائية الدولية

الهدف ١: نوعية العدالة	الهدف ٢: مؤسسة مشهود لها بمكانتها وتحظى بالدعم الملائم	الهدف ٣: نموذج للإدارة العامة
الاضطلاع بإجراءات علنية منصفة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي ولأسمى المعايير القانونية مع كفاءة ممارسة جميع المشاركين لحقوقهم ممارسة تامة.	زيادة تعزيز الوعي بدور المحكمة وتصحيح الفهم لهذا الدور وتأمين الدعم المتزايد له.	التفاني في سبيل تحقيق النتائج المتوخاة باستخدام أدق قدر من الموارد عن طريق هياكل وعمليات رشيدة مع المحافظة في الوقت نفسه على المرونة وضمان المحاسبة؛ وبالاعتماد على عدد كافٍ من الموظفين الكفاء وذوي المهمة العالية وفي بيئة سميتها الحرص تسودها ثقافة غير بيروقراطية.
١- إجراء ما بين ٤ و ٥ تحقيقات جديدة في القضايا المتعلقة بالحالات القائمة أو الجديدة، وإجراء ٤ محاكمات على الأقل، رهناً بما يُؤمن من التعاون الخارجي.	٤- إشاعة مستوى من الوعي بدور المحكمة والفهم لهذا الدور يتلاءم مع المرحلة التي بلغتها أنشطة المحكمة في المجتمعات المتأثرة بهذه الأنشطة.	٨- أن تتحول إلى إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج وليس على العمليات، وتعتمد على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر عند الاقتضاء.
٢- إرساء نظام يتصدى للمخاطر الأمنية والسعي الجاد لتأمين القدر الأقصى من أمن كافة المشاركين تماشياً مع نظام روما الأساسي.	٥- استحداث آليات خاصة بكل حالة على حدة تتيح التعاون اللازم بمختلف أشكاله، وخاصة في مجال توقيف الأشخاص وتسليمهم، وحماية الشهود وتنفيذ الأحكام.	٩- تقديم مقترحات سليمة ودقيقة وشفافة للميزانية تستوجب تعديلات بسيطة فقط في مقدار الموارد المقترحة من جمعية الدول الأطراف وتوزيعها.
٣- وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وفي القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات فيما يخص جميع المشاركة في الإجراءات والأشخاص الذين تمسهم أنشطة المحكمة على نحو يحترم التنوع.	٦- زيادة الدعم المتواصل للمحكمة عن طريق تعزيز الاتصال والتفاهم المتبادل مع أصحاب المصلحة والتشديد على دور المحكمة واستقلاليتها.	١٠- اجتذاب مختلف الموظفين من ذوي الكفاءات العالية، ورعايتهم وتوفير التطوير الوظيفي وفرص التقدم.
٧- ضمان إشهار جميع الإجراءات بالنسبة للجماهير المحلية والعالمية.	١١- مواصلة بناء ثقافة مشتركة للمحكمة.	

المرفق الثاني

أهداف عام ٢٠١٠

ترتبط أهداف المحكمة لعام ٢٠١٠ على النحو المبين أدناه ارتباطاً مباشراً بخطةها الاستراتيجية.

الهدف ١: نموذج للعدالة الجنائية الدولية	الهدف ٢: مؤسسة مشهود لها بمكانتها وتحظى بالدعم الملانم	الهدف ٣: نموذج للإدارة العامة
الاضطلاع بإجراءات علنية منصفة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي ولأسمى المعايير القانونية مع كفاءة ممارسة جميع المشاركين لحقوقهم ممارسة تامة.	زيادة تعزيز الوعي بدور المحكمة وتصحيح الفهم لهذا الدور وتأمين الدعم المتزايد له.	التفاني في سبيل تحقيق النتائج المتوخاة باستخدام أدنى قدر من الموارد عن طريق هياكل وعمليات رشيدة مع المحافظة في الوقت نفسه على المرونة وضمان المحاسبة؛ وبالاعتماد على عدد كافٍ من الموظفين الأكفاء وذوي الهمة العالية وفي بيئة سممتها الحرص تسودها ثقافة غير بيروقراطية.
١- إجراء ما بين ٤ و ٥ تحقيقات جديدة في القضايا المتعلقة بالحالات القائمة أو الجديدة، وإجراء ٤ محاكمات على الأقل، رهنا بما يُؤمن من التعاون الخارجي.	٤- إشاعة مستوى من الوعي بدور المحكمة والفهم لهذا الدور يتلاءم مع المرحلة التي بلغتها أنشطة المحكمة في المجتمعات المتأثرة بهذه الأنشطة.	٨- أن تتحول إلى إدارة غير بيروقراطية تركز على النتائج وليس على العمليات، وتعتمد على قواعد لضمان الحقوق أو تقليل المخاطر عند الاقتضاء.
٢- إرساء نظام يتصدى للمخاطر الأمنية والسعي الجاد لتأمين القدر الأقصى من أمن كافة المشاركين تماشياً مع نظام روما الأساسي.	٥- استحداث آليات خاصة بكل حالة على حدة تتيح التعاون اللازم بمختلف أشكاله، وخاصة في مجال توقيف الأشخاص وتسليمهم، وحماية الشهود وتنفيذ الأحكام.	٩- تقديم مقترحات سليمة ودقيقة وشفافة للميزانية تستوجب تعديلات بسيطة فقط في مقدار الموارد المقترحة من جمعية الدول الأطراف وتوزيعها.
٣- وضع سياسات لتنفيذ معايير الجودة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وفي القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات فيما يخص جميع الأطراف المشاركة في الإجراءات والأشخاص الذين تمسهم أنشطة المحكمة على نحو يحترم التنوع.	٦- زيادة الدعم المتواصل للمحكمة عن طريق تعزيز الاتصال والفهم المتبادل مع أصحاب المصلحة والتشديد على دور المحكمة واستقلاليته.	١٠- اجتذاب مختلف الموظفين من ذوي الكفاءات العالية، ورعايتهم وتوفير التطوير الوظيفي وفرص التقدم.
	٧- ضمان إشهار جميع الإجراءات بالنسبة للجماهير المحلية والعالمية.	١١- مواصلة بناء ثقافة مشتركة للمحكمة.

أهداف عام ٢٠١٠

١- التحقيقات
٢- المحاكمات
٣- الإعلام والتوعية
٤- التعاون
٥- الإستراتيجية المتعلقة بالضححايا
٦- الأمن
٧- الموارد البشرية
٨- الكفاءة

وكجزء من عملية الميزنة، اختارت المحكمة من بين أهدافها الإستراتيجية ثمانية أهداف ذات أولوية للسنة القادمة. وكما حدث في ميزانية عام ٢٠٠٩، توفر الأهداف لعام ٢٠١٠ الأساس، فيما يتعلق بكل برنامج رئيسي وبرنامج وبرنامج فرعي، للخطة السنوية ونهج الميزنة القائمة على النتائج، بما في ذلك لمؤشرات الأداء الرئيسية والقيم المستهدفة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ستكون خطة العمل المتعلقة بكل برنامج فرعي، فضلاً عن الأهداف المحددة لكل موظف، متسقة مع أهداف المحكمة لعام ٢٠١٠، بعد الموافقة على الميزانية.

المرفق الثالث

مشروع أحكام لإدراجها في القرار الشامل

"إن جمعية الدول الأطراف،

(...)

ترحب بتقرير المكتب بشأن عملية التخطيط الإستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية^(١)، وترحب بالجهود التي تبذلها المحكمة لتنفيذ نهج استراتيجي بالاستناد إلى الوثيقة المعنونة "الأهداف والغايات الإستراتيجية المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨"^(٢)، وترحب أيضاً بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ الأهداف والغايات الإستراتيجية، وتؤكد على أهمية عملية ذات مصداقية للتخطيط الاستراتيجي، تؤثر بطريقة توجيهية على تحديد الأولويات السنوية للمحكمة وبرامج عملها فضلاً عن مخصصات الميزانية؛

وتكرر التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تحسين وتكييف أنشطة التوعية، وتشجع المحكمة على مواصلة تطوير وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتوعية^(٣) في البلدان المتأثرة؛

وترى أن مسألة التعريف الأوسع نطاقاً بالمحكمة وأنشطتها ذات طبيعة إستراتيجية وأنه يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن الميزج الملائم من السياسات والطرق والأساليب لمواجهة هذا التحدي الكبير؛

وترحب بقيام المحكمة مؤخراً بتقديم الإستراتيجية المتعلقة بالضحايا^(٤) وترى أن تنفيذ هذه الإستراتيجية يشكل أولوية ذات أهمية رئيسية للمحكمة في السنوات القادمة؛

تكرر كذلك أهمية الارتباط والانسجام بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزنة، التي تعتبر حاسمة لمصداقية واستدامة النهج الاستراتيجي الأطول أجلاً، وتقرر الإبقاء على مسألة موقع أنشطة المحكمة قيد الاستعراض النشط بغية مساعدة المحكمة في الوقت المناسب على صياغة إستراتيجية تعتمد على الإعداد الملائم والخبرة العملية؛ وتطلب أن يولي الاهتمام الواجب للظروف المتغيرة والقضايا الناشئة الهامة التي ينبغي النظر فيها عند تكييف الخطة الإستراتيجية من أجل تمكين المحكمة من مواجهة التحديات الجديدة، وتوصي بأن تواصل المحكمة الحوار البناء مع المكتب بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي بما في ذلك الإستراتيجية المتعلقة بالضحايا ومختلف أبعادها ذات الأولويات، وتطلب إلى المحكمة أن تقدم إلى الدورة المقبلة للجمعية معلومات محدثة عن جميع الأنشطة المتصلة بعملية التخطيط الإستراتيجي ومكوناتها.

--- 0 ---

(١) تقرير المكتب عن الخطة الإستراتيجية (ICC-ASP/8/46).

(٢) ICC-ASP/7/25، المرفق.

(٣) ICC-ASP/5/12.

(٤) تقرير المحكمة عن الإستراتيجية الخاصة بالضحايا (ICC-ASP/8/45).